

# التنمية لرحلية في البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام

## توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.. وإدارة الشأن المحلي في مجالات التنمية

كتب/ جمال مجاهد

شكلت التنمية المحلية أحد أبرز محاور البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية المقررة في ٢٠٠٦ من سبتمبر الجاري، فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.. حيث ركز المحور الأول «إدارة حيوية تخدم المواطن وتعزز دولة المؤسسات» في جزئه الثاني «تعزير اللامركزية وتفعيل دور السلطة المحلية»

على تطوير قانون السلطة المحلية بما يكفل انتخاب محافظي المحافظات ومديري المديرية وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية مع تعديل القوانين النافذة ذات العلاقة التي تتعارض مع تحقيق مبدأ اللامركزية المالية والإدارية، واستكمال البناء المؤسسي للسلطة المحلية وتعزيز مواردها بما يمكنها من القيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين.

مواردها المالية وتعبيتها لتحقيق أهداف وغايات التنمية المحلية، وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمناخ وجميع الفعاليات المحلية في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة، والتقييم لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وضمان كفاءتها واستدامتها.

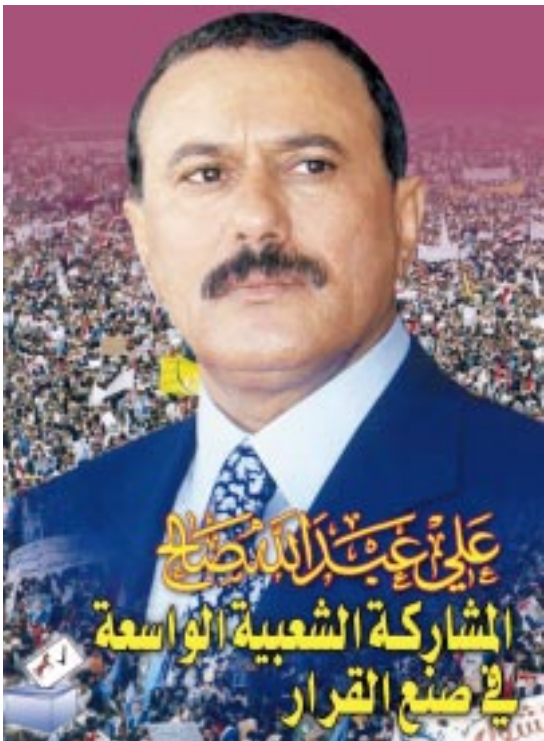
### تعزير التنمية لرحلية

● انطلاقاً من ذلك تتمحور أهداف تعزيز مستوى التنمية المحلية واللامركزية في الخطة الخمسية الثالثة في المساهمة في بلوغ أهداف وغايات التنمية الوطنية «تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والتخفيف من الفقر وبلوغ أهداف التنمية الريفية»، وتقلص فوارق النمو بين مختلف الوحدات الإدارية، وتوفير البنية التحتية للاستثمار الخاص والمجتمع على حد سواء، وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع المحلي وتحسين نوعيتها.

كما تتمحور تلك الأهداف في الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات والفرص المتاحة وتسهيل المناخ الملائم لتشجيع وجذب القطاع الخاص، محلي وإجنبي، للاستثمار فيها، وإشراك المجتمعات المحلية بفاعلية في التنمية المحلية، وتنمية القدرات البشرية في مجال التخطيط للتنمية وتحصيل وتعبئة الموارد المحلية، وتوفير قاعدة ونظم للبيانات والمعلومات للسلطة المحلية والربط الشبكي، بالإضافة إلى استعمال البنية الأساسية «المرقحية والخدمية»، في الوحدات الإدارية، وإعادة الاستراتيجية الوطنية لدعم الدور التنموي لنظام اللامركزية، وتعديل القوانين والوائح المتعارضة مع قانون السلطة المحلية.

وتولي الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أهمية خاصة للتنمية المحلية إبراماً من أن تحريك النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل والتخفيف من الفقر وبخاصة في الأرياف لن يتأتى دون انتعاش أسلوب الإدارة اللامركزية، وبدون إشراك السلطات والفعاليات المحلية في إعداد خططها التنموية. وتعد هذه الخطة أول خطة خمسية للتنمية تشارك في إعدادها السلطات المحلية بجمع مسؤولياتها وواجباتها، الأمر الذي يعكس الاهتمام الخاص الذي توليه الدولة لترسيخ نظام السلطة المحلية واللامركزية وتفعيل دورها في عملية التنمية. وبعد إشراك السلطة المحلية في عملية التخطيط للتنمية منجماً علمياً وأسلوباً استراتيجياً اتخذتها الخطة الثالثة لتحقيق التنمية المحلية وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية، فالسلطة المحلية هي الأكثر معرفة بالواقع الراهن، وأكثر قرباً من تحديد الأولويات والاحتياجات التنموية المحلية، والأكثر قدرة على تحمل مسؤولية استخدام وتوجيه الموارد المتاحة لها بواقعية لخدمة التنمية والتخفيف من الفقر.

ويمكن هذا المنهج من التعرّف على العوامل المؤثرة سلباً وإيجاباً على التنمية المحلية عند تحليلها لواقعها الاقتصادي والاجتماعي ليتمكن بالتالي من الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات والفرص، علاوة على مواجهة العقبات والتحديات وتجاوزها وبما يتفقاً من تركيز جهدها التنموي على القطاعات الإنتاجية الواعدة لترفع كفاءتها الإنتاجية وبلوغ أهداف التنمية المحلية.



قاضي الريف، وتتطلع الرؤية الاستراتيجية للبيخ ٢٠٢٥ إلى التحكم في العوامل الدافعة للهجرة وتوجيهها نحو المناطق الساحلية، حيث تمثل المناطق الساحلية مكونات استراتيجية وأساسية لمعالجة طويلة المدى للجمع السكاني في الريف. ويساعد نظام اللامركزية في تنظيم الهجرة الداخلية وتطوير مجتمعات محلية ذات جدوى اقتصادية تحقق الترابيق بين الحضر ومناطق الريف. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي أفرزتها تجربة الأربع سنوات التي تلت تطبيق اللامركزية المالية والإدارية للسلطة المحلية إلا أن إسهام تلك السلطات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يرق إلى المستوى المطلوب، وأقصر نشاطها في هذا المجال على مشروعات الخدمات الأساسية والبنية التحتية ولكي تضطلع السلطة المحلية بدورها التنموي وفقاً لما نص عليه قانون السلطة المحلية، فلا بد - حسب مشروع الخطة الخمسية الثالثة - أن تسهم أجهزة الدولة المركزية في بناء قدرات السلطات المحلية ودعمها بالموارد المالية المطلوبة، ويضرب على السلطات المحلية دراسة الإمكانات والفرص المتوافرة والواعد فيها، والترويج لها لاستثمارها من قبل القطاع الخاص بعد تهيئة وتوفير المناخ المناسب وحل ما يمكن أن يعترض المستثمرين من معوقات. كذلك يتوجب على السلطات المحلية تنمية

- **تفصيل الوظيفية**
- **التنموية لقيادة أجهزة السلطة المحلية في**
- **الهيئات الإدارية المختلفة**
- **قانون السلطة المحلية يوفر الإطار القانوني والمؤسسي لتنمية محلية وريفية**
- **الدولة تولى اهتماماً خاصاً لترسيخ نظام السلطة المحلية واللامركزية وتفصيل دورها في عملية التنمية**

كما يعكس الاهتمام بتطوير نظام السلطة المحلية وتعزيز دورها في مختلف المحافظات وذلك من خلال إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي وفق أسس علمية واقتصادية واجتماعية ملائمة وتطوير التشريعات المنظمة لذلك، وتقليص فجوة التنمية بين الريف والحضر.

وقد اتخذت اليمن طريق اللامركزية خياراً استراتيجياً مباشرة بعد الوحدة، وتم تفويض المحافظات بانفاق المخصصات الاستثمارية لمشاريع الخدمات الأساسية والبنية التحتية المعتمدة لها في البرنامج الاستثماري ضمن الموازنة العامة للدولة. وبدأ التنفيذ الأوسع والفعلي للامركزية بعد صدور قانون السلطة المحلية رقم (٤) لعام ٢٠٠٠م ولائحته التنفيذية والمالية، وبعد إجراء أول انتخابات عامة للمجالس المحلية في المديرية والمحافظات في مارس ٢٠٠١م.

وبعد عام ٢٠٠٢م العام الأول الذي بدأت فيه السلطة المحلية مهمتها في إعداد خطط التنمية المحلية المسولة من الموارد المالية المخصصة لها، وقد خصصت تلك الموارد بكاملها لتمويل المشروعات الاستثمارية الجديدة لخطط التنمية المحلية بالوحدات الإدارية، فيما وصلت السلطة المركزية تحمل نفقات المشروعات قيد التنفيذ للوحدات الإدارية التي بدأ تنفيذها قبل العام ٢٠٠٢م.

وقد بذلت السلطة المحلية باجتهادها والتفويضا ومجانيتها المحلية المتخبة في مختلف الوحدات الإدارية جهوداً قيمة خلال السنوات الأربع المنصرمة، نتج عنها العديد من المشاريع الإيجابية التي عززت ورسيخت أسس اللامركزية، مترجمة في ذلك أهمية توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعداد الخطط والبرامج الاستثمارية المحلية وتنفيذها.

● وصل الأخذ بنظام السلطة المحلية خياراً استراتيجياً في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية وتطوير المناطق الريفية. وترتكز الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦-٢٠١٠م على إعطاء جزء كبير من الاهتمام لتعميق تجربة اللامركزية الإدارية والمالية من خلال إشراك المجتمع المدني وشركاء التنمية في دعم ومساندة السلطات المحلية بما يمكنها من بناء قدراتها الذاتية وتنمية مواردها وإمكاناتها لتلبية الاحتياجات التنموية



الاستطلاع فيما حصل بن شمالاً على «١٠٥١» صوتاً وباسين عبده سعيد على «٨٢» صوتاً والمجيد على «٨٠» صوتاً والعزب على «٢٦» صوتاً. وأجرى الاستطلاع في «٢١» محافظة وقام به مجموعة من الباحثين المدانين وشملت عينة البحث شرائح مختلفة من المجتمع اليمني من التجار الذين سئلوا «٢٢٧» من العينة التي شملها البحث و«٩٩» تريبوا و«١١١٠» ربات بيوت و«١٧٧» رجل أعمال و«٣٠» سائقاً و«١٤٠٧» طلاب و«١٤٣» طبيباً و«١٠٢٥» عاملاً و«٢٨٠» عسكرياً و«٣١٦» مهنيّاً و«٥٧٥» مؤلفاً في القطاع الخاص و«١٨٢» مؤلفاً حكومياً. تأتي هذه الفئات الشعبية بعد أن خاض المليونين انتخابات رئاسية في العام ١٩٩٩ تنافس فيها كل من الأخ/ علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والجلس الوطني للمعارضة.. والإحزاب السياسية المستقلة

● **تنموية ريفية**  
● وتؤكد الحكومة أنه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين معيشة الأفراد بعيداً عن الريف حيث يقطن ٧٤٪ من السكان، ويوفر قانون السلطة المحلية الإطار القانوني والمؤسسي لتنمية محلية وريفية، بينما تمثل استراتيجية التنمية الريفية التي أعدتها الحكومة بدعم من البنك الدولي وسيلة لتحسين معيشة

التي جانب بناء القدرات والطاقات البشرية للسلطة المحلية وإعادة توزيع القوى العاملة بين السلطنتين المركزية والمحلية لتأمين احتياج السلطة المحلية من الموارد البشرية المؤهلة، بالإضافة إلى الاهتمام بالجوانب التربوية والتخطيطية والرقابية للسلطة المحلية، وتهيئة بيئة محفزة للوظيفة التنموية للسلطة المحلية من خلال توفير الفرص والتجهيزات اللازمة وتوسيع دور المحافظين في تحقيق التنمية الريفية ليشمل تحديد مؤشرات وأهداف تنموية يتم متابعتها وتقييم الأداء في ضوء

المؤتمر الشعبي العام في آخره بزيادة حضوره ويصوت الملايين لصالح مرشحيه في مجلس النواب أو المجالس المحلية... مما يجعله دائماً في صدارة الحضور والبقاء السياسي... فكيف يكون الحال عندما يكون مرشحه للانتخابات الرئاسية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام/ صانع الوحدة وباني الدولة اليمنية الحديثة.

## الشعب يصوت للمؤتمر.. ويراهن عليه للبناء والتنمية

### أرقام الصدارة في كل استحقاق ديمقراطي

صوتك أمانة.. التنمية.. والتطور والبناء الوحدة والحرية والديمقراطية

المشترك، وعدم التنسيق مع طرف على حساب حزب من أحزابها، والمحافظات على الوضع الحالي للحوادث الانتخابية للمعارضة في المجلس الحالي، واعتبارها حداً أدنى للتنسيق.

بيد أن انتخابات العام ٢٠٠٣ ورغم كل ما سبق ذكره جاءت لتعزز وترفع موقع المؤتمر الشعبي العام حيث أحرز المؤتمر ٢٢٦٠ مقعداً، إضافة إلى انضمام بعض المرشحين المستقلين إلى كتلته البرلمانية بعد فوزهم، أي أنه حصد ما نسبته أكثر من ٧٥٪ من مقاعد مجلس النواب.. ومن إجمالي أصوات الناخبين المدي بها في هذه الانتخابات وهي ٦٠,٧١٠,٢٩٠ صوتاً حصل المؤتمر الشعبي العام على ٣,٤٦٥,١١٧ صوتاً. وبهذه الصورة تقدم المؤتمر الشعبي العام ليس إلى الأمام فحسب، بل تثبت في موقع الصدارة الذي احتله منذ البداية.

اليوم تصدق كل استطلاعات الرأي والتوقعات المرجحة فوز مرشح المؤتمر الشعبي العام بنسبة ٨٢,٥٪ لأنها تأتي تدرجاً طبيعياً لحالة حضور المؤتمر الشعبي العام في حياة اليمنيين وتصدره قائمة الوجود السياسي... واستجابة طبيعية لحالة الحراك السياسي في المجتمع اليمني المتمثل في التنافس القائم في الانتخابات الرئاسية بين خمسة مرشحين.

إن التمتع لمسيرة الاستحقاقات الديمقراطية منذ أول انتخابات نيابية في العام ١٩٩٣ وحتى انتخابات العام ٢٠٠٣ يجد أن المؤتمر الشعبي العام يحظى بصوتاته اعزاه ومؤيديه من كافة شرائح المجتمع اليمني... ويتزايد الدعم والتأييد الشعبي للمؤتمر عاماً بعد آخر بما يؤكد التلاحم بين الشعب اليمني والمؤتمر بوصفه تنظيمًا معطاءً وفعالاً. ففي انتخابات العام ١٩٩٣ التي شارك فيها ثمانية أحزاب إلى جانب المرشحين المستقلين أحرز المؤتمر الشعبي العام «١٢٤» مقعداً، من أصل ٣٠١ مقعد... أي ما نسبته ٤١٪ من المقاعد.. حيث ادلى «٢,٢٧١,١٨٥» ناخباً وناخبة بأصواتهم.. حصل المؤتمر الشعبي العام منها على.. أعلى عدد «٥٣٣,٦٤٠» صوتاً..

ثم جاءت انتخابات العام ١٩٩٧ التي شارك فيها ١٢ حزباً إلى جانب المرشحين المستقلين ليحصل المؤتمر الشعبي العام على «٢٢٣» مقعداً... أي ما نسبته ٧٤٪ من إجمالي عدد المقاعد.. وقد ادلى في هذه الانتخابات «٢,٨٢٧,٣٦٩» ناخباً وناخبة بأصواتهم حصل المؤتمر الشعبي العام منها على «١,١٧٥,٣٤٣» صوتاً.. هذا الاستحقاق الديمقراطي الثاني أكد بما لا يدع مجالاً للشك، الموقع الذي يحتله المؤتمر الشعبي العام في قلوب الجماهير بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

ولو نظرنا إلى خلفية الانتخابات النيابية التي جرت في العام ٢٠٠٣ وشارك فيها ٢١ حزباً إلى جانب المستقلين نجد أن الأحزاب المطاعة لانتخابات ١٩٩٧ شاركت فيها... ودخلت قبل ذلك بأشهر مجموعة من أحزاب المعارضة في تحالف... فقد أنشأ حزب الإصلاح وأحزاب المعارضة «الحزب الاشتراكي، التنظيم الحزبي الشعبي، الناصري، التجمع الحزبي اليمني، حزب الحق، اتحاد القوى الشعبية، وحزب البعث الاشتراكي القومي» تحالفاً انتخابياً جمع الإسلاميين والأحزاب اليسارية والقومية لأول مرة... وكان ذلك التحالف موجهاً في الأصل لإحراق الهزيمة بالمؤتمر الشعبي العام حسب ما يشير إليه اتفاق وقعته هذه الأحزاب في شهر فبراير ٢٠٠٣م حيث قضى الاتفاق على عدم جواز التنافس بين أحزاب اللقاء المشترك مباشرة وغير مباشرة إذا كانت نتيجة التنافس المتوقعة ستؤدي إلى فوز مرشح حزب آخر من خارج أحزاب اللقاء

المشترك، وعدم التنسيق مع طرف على حساب حزب من أحزابها، والمحافظات على الوضع الحالي للحوادث الانتخابية للمعارضة في المجلس الحالي، واعتبارها حداً أدنى للتنسيق.

بيد أن انتخابات العام ٢٠٠٣ ورغم كل ما سبق ذكره جاءت لتعزز وترفع موقع المؤتمر الشعبي العام حيث أحرز المؤتمر ٢٢٦٠ مقعداً، إضافة إلى انضمام بعض المرشحين المستقلين إلى كتلته البرلمانية بعد فوزهم، أي أنه حصد ما نسبته أكثر من ٧٥٪ من مقاعد مجلس النواب.. ومن إجمالي أصوات الناخبين المدي بها في هذه الانتخابات وهي ٦٠,٧١٠,٢٩٠ صوتاً حصل المؤتمر الشعبي العام على ٣,٤٦٥,١١٧ صوتاً. وبهذه الصورة تقدم المؤتمر الشعبي العام ليس إلى الأمام فحسب، بل تثبت في موقع الصدارة الذي احتله منذ البداية.

اليوم تصدق كل استطلاعات الرأي والتوقعات المرجحة فوز مرشح المؤتمر الشعبي العام بنسبة ٨٢,٥٪ لأنها تأتي تدرجاً طبيعياً لحالة حضور المؤتمر الشعبي العام في حياة اليمنيين وتصدره قائمة الوجود السياسي... واستجابة طبيعية لحالة الحراك السياسي في المجتمع اليمني المتمثل في التنافس القائم في الانتخابات الرئاسية بين خمسة مرشحين.

على سبيل المثال أظهر أحدث استطلاع للرأي تناقلته معظم وسائل الإعلام أن الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مازال محافظاً على الصدارة في استطلاعات الرأي التي أجريت في الشارع اليمني حول سباق الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٠ سبتمبر القادم.. فقد كشفت نتيجة الاستطلاع الذي نفذته مركز دراسات المستقبل وشمل كل المحافظات اليمنية أن الرئيس علي عبدالله صالح يتمتع بشعبية كبيرة ويفارق كبير عن بقية المرشحين بحصوله على «٨٢,٥٪» فيما حصل مرشح أحزاب اللقاء المشترك بن شمالاً على «١٤,٨٪» وحصل

المجيد على «٨٠» صوتاً والعزب على «٢٦» صوتاً. وأجرى الاستطلاع في «٢١» محافظة وقام به مجموعة من الباحثين المدانين وشملت عينة البحث شرائح مختلفة من المجتمع اليمني من التجار الذين سئلوا «٢٢٧» من العينة التي شملها البحث و«٩٩» تريبوا و«١١١٠» ربات بيوت و«١٧٧» رجل أعمال و«٣٠» سائقاً و«١٤٠٧» طلاب و«١٤٣» طبيباً و«١٠٢٥» عاملاً و«٢٨٠» عسكرياً و«٣١٦» مهنيّاً و«٥٧٥» مؤلفاً في القطاع الخاص و«١٨٢» مؤلفاً حكومياً. تأتي هذه الفئات الشعبية بعد أن خاض المليونين انتخابات رئاسية في العام ١٩٩٩ تنافس فيها كل من الأخ/ علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والجلس الوطني للمعارضة.. والإحزاب السياسية المستقلة